الملخصات العربية للأبحاث الإنجليزية

التحديات المنبثقة عن استخدام تاجر التجزئة للشروط القياسية في العقود الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك

أ.د. أمين دواس* ود. طارق علاونة**

الملخص:

تشهد التعاقدات الإلكترونية في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً، ولا يحصل المستهلك في معظم معاملات البيع بالتجزئة على الفرصة الكافية لمناقشة بنود العقد، في حين أن تاجر التجزئة يتوقع أن يقوم المستهلك بإبرام العقد وفقاً لشروطه (أي التاجر)، وهذه تكون معروضة في العادة على موقعه الإلكتروني.

لم يتضمن أي من القانون الكويتي رقم 20 لعام 2014، الخاص بالمعاملات الإلكترونية، أو القانون رقم 39 لعام 2014، الخاص بحماية المستهلك، حكماً صريحاً بشأن دمج المصطلحات القياسية التي يستخدمها أي من الطرفين في العقد الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، فإن القواعد العامة لإبرام العقد في القانون المدني الكويتي، وإن كانت تتضمن حكماً بشأن العقود النموذجية (المادة 51)، فهي لا تتحكم مباشرة بمسألة إدراج شروط موحدة في العقد.

وفي قانون العقود المقارن (العام)، تدرج المصطلحات المعيارية التي يستخدمها بائع التجزئة في العقد، سواءً إذا كان المستهلك على علم بالشروط القياسية أو على الأقل إذا أتيحت له الفرصة لمعرفة الشروط القياسية قبل أن يتحقق العقد. فكيف يمكن لبائع التجزئة الإلكتروني أن يضمن إعطاء المستهلك فرصة كافية لمعرفة شروطه القياسية؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي للإجابة على السؤال أعلاه، وتناقش أساليب إبرام العقود الإلكترونية، وأساليب استخدام المصطلحات القياسية من قبل تجار التجزئة في التعاقد الإلكتروني، ومتطلبات إدراج الشروط القياسية في العقود الإلكترونية، بموجب القانون الكويتي.

وتختتم الدراسة بتوصية باتخاذ حكم محدد جديد في هذا الصدد.

كلمات دالة: الشروط النموذجية، العقود النموذجية، عقود الإذعان، عقود المستهلكين الإلكترونية، القانون الكويتي.

* أستاذ القانون الخاص، كلية القانون الكويتية العالمية.

** أستاذ القانون التجاري المساعد، كلية القانون الكويتية العالمية.

الخصائص التقنية والقانونية للعملات المشفرة والمخاطر القانونية ذات الصلة

د. محمد الحيحي*

الملخص:

يستكشف هذا البحث بأسلوب تقييمي نقدي، الخصائص التقنية والقانونية للعملات المشفرة، كتطور مبتكر في السوق المالية. ويهدف إلى تسليط الضوء على الطريقة التقنية لإنتاج هذه العملات وتوضيح وضعها القانوني وشرح الفروق بين أدوات الدفع الإلكتروني العادية ومعاملات العملات المشفرة، وبيان العوامل الرئيسية التي تحدد قيم هذه العملات.

وعلاوة على ذلك، يناقش البحث المخاطر القانونية الرئيسية المرتبطة بالعملات المشفرة، ويخلص إلى أن العملات المشفرة تشكل تحدياً قانونياً حقيقياً للدول، سواء بصفة جماعية أو فردية، ما يستدعي العمل على تطوير الأطر القانونية المناسبة، للتعامل مع أشكال مختلفة من الاقتصاد والمخاطر المرتبطة بالعملة الافتراضية.

كلمات دالة: العملة المشفرة، البيتكوين، العملة الافتراضية، سلسلة الكتل، النقود الرقمية.

* أستاذ القانون التجاري المشارك، كلية القانون الكويتية العالمية.

تطور الاجتهاد القضائي الأمريكي في قضايا تغير المناخ

أ.د. جون مينان*

الملخص:

يتعلق هذا البحث بموضوع الدعوة إلى إعداد دراسات حول تَغيُر المناخ، ومسؤولية الدول في حالات الكوارث البيئية، ويندرج في الدور الفرعي للسلطة القضائية. يحظى موضوع تغير المناخ الناجم عن الغازات الدفيئة بأهمية بالغة. وقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها: «مسألة حاسمة في عصرنا»، وتُشكِّل تهديداً وجودياً مباشراً، لكن الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة فشلت في إعطاء الأولوية لمشكلة تغير المناخ والتي تستوجب اهتماماً فورياً. ومع أن إدارة الرئيس ترامب ترفض فكرة تغير المناخ، لكن الكونغرس لم يكن قادراً على التعامل مع هذه المشكلة. ونتيجة لذلك، لجأ الناشطون البيئيون إلى المحاكم للمطالبة باتخاذ إجراءات بشأن تَغيُر المناخ. وليس هناك من بين جميع قضايا تغير المناخ التي تشق طريقها إلى المحاكم الاتحادية، ما هو أكثر إثارة للاهتمام أو يحتمل أن يغير الحياة بأسرها، من «قضية جوليانا ضد الولايات المتحدة»، التي تُشكِّل محور اهتمام هذا البحث.

عندما بدأت هذه الدعوى القضائية، لم يأخذها أحد على محمل الجد، بمن في ذلك محامو الحكومة. أما الآن وبعد أن رفضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة طلبات الحكومة بإبطال القضية في مناسبتين منفصلتين، فإن جوليانا تحظى باهتمام قانوني وعام كبيرين، حيث كانت القضية في 3 مارس 2019، محور اهتمام برنامج «60 دقيقة» في تلفزيون CBS، كما نوقشت القضية في العديد من المنشورات القانونية. إن المدعين في قضية جوليانا هم من الناشطين الشباب الذين لا يتجاوز عمر الواحد منهم العشرين عاما. ويدَّعي هؤلاء أن الحكومة الاتحادية تعرض مستقبلهم للخطر، وذلك بحرمانهم من حقهم بالتمتع ببيئة مستدامة. ووفقاً لما ذكر القاضي الذي ينظر في القضية: «فهذه ليست دعوى قانونية عادية».

يقع البحث في خمسة أجزاء كالتالي: يعرض الجزء الأول مقدمة لموضوع تغير المناخ وآثاره الملحوظة، ويستكشف الجزء الثاني (نطاق المراجعة القضائية ومبدأ المساءلة السياسية) فيما إذا كانت المحاكم هي المكان المناسب لمسائل تغير المناخ. ويستند مبدأ المساءلة السياسية إلى المبدأ الفقهي الذي ينص على أنه: «ينبغي ترك المسائل المتعلقة

* أستاذ قانون متقاعد، كلية القانون، جامعة سان دييغو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

بالسياسة العامة، للسلطة التشريعية أو التنفيذية للحكومة، وليس للسلطة القضائية». ويبحث الجزء الثالث مسألة ما إذا كان للمدعين الحق في متابعة شكاويهم المتعلقة بتغير المناخ. ويتطلب ذلك دراسة شرط «القضية أو الخلاف» الوارد في المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة، ومتطلبات المحكمة العليا المتعلقة بالإصابة والضرر والتعويض. وهكذا يقدم الجزءان الثاني والثالث معاً، خريطة طريق إجرائية لمتقاضي قضايا تغير المناخ في المستقبل، وهذا أمر مهم، لأن دعاوى تغير المناخ السابقة قد رُفضت بصورة روتينية لأسباب إجرائية.

ويركز الجزء الرابع المعنون بـ(الثقة العامة والدستور) على النظريات القانونية الموضوعية التي أثارها المدعون. وقد يقتصر مبدأ الثقة العامة تقليدياً على أراضي المد والجزر والمياه الصالحة للملاحة. وينظر البحث في الحجة الداعية إلى توسيع نطاق هذا المبدأ بصورة كبيرة، وتستند المطالبة الدستورية إلى إجراءات قانونية جوهرية واجبة، وبالتحديد، الحق غير القابل للتصرف في نظام مناخي يحافظ على حياة الإنسان. ويعتبر هذا الحق أساسياً لحرية نظامية ومتجذرة في تاريخ وتقاليد الولايات المتحدة. وقد ذكر القاضي الذي ينظر في القضية ما يلي: «في ممارسة حكمي المعلل، ليس لدي أدنى شك في أن الحق في نظام مناخي قادر على إدامة الحياة البشرية أمر أساسي لمجتمع حر ومنظم». وتدعم ثقة الجمهور وحجج الإجراءات القانونية الواجبة بشكل مقنع المطالبة الموضوعية بإصدار حكم تفسيري، لمطالبة الحكومة الاتحادية بإعداد خطة عمل بشأن تغير المناخ. وسيتطلب تنفيذ الخطة هذه، إجراء تغيير هائل في استخدام الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة، وهو ما سيكون له تداعيات عالمية.

وإلى جانب ما سبق، يظهر الجزء الخامس (الخاتمة) بأن الفصل الأخير من «قضية جوليانا» لم يُكتب بعد حتى إعداد وتقديم هذا البحث، ولن تكون مسألة تأجيل المحكمة البت في المطالبات الموضوعية حتى يونيو 2019 مقنعة للبعض، ولكن القضية قد تركت فعلاً أثراً لا يمحى على التقاضي بشأن تغير المناخ، من خلال التغلب على العديد من الالتماسات التي تقدمت بها الحكومة الاتحادية، لرفض الدعوى لأسباب إجرائية. وهكذا تكون «قضية جوليانا» قد أسست الأدلة الإجرائية للتقاضي بشأن تغير المناخ في قابل الأيام. لقد جمع المدعون مجموعة مذهلة ومقنعة من الأدلة، على مدى فترة خمسين عاماً، لكي يدعموا نظرياتهم القانونية، والتي تعد فريدة من نوعها ومثيرة للاهتمام في آن معاً. وتعد هذه الدعوى شاهداً على قوة الناشطين الشباب الساعين إلى استخدام المحاكم ليحموا أنفسهم والأجيال القادمة من الآثار السلبية لتغير المناخ. وتؤيد هذه الأدلة الاستنتاج بأن أزمة المناخ حقيقية، ويجب أن تعالج على وجه الاستعجال.

كلمات دالة: المناخ، التطورات، الآثار، التقاضي، النظريات.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم القانوني

أ.د. كريس غليدهيل*

الملخص:

في حين أن الأطر الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان قد بنيت جميعها على فكرة المساواة وعدم التمييز، فقد أدت التأخيرات في تحقيق هذه المساواة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى وضع معايير دولية جديدة ترمي إلى تعزيز الحاجة إلى تنفيذ سريع للحقوق على قدم المساواة. وتستوجب اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين لعام 2006، إضافة لأمور أخرى، المساواة في فرص حصول هؤلاء الأشخاص على التعليم العالي. وتستوجب أيضاً المساواة في نيل المهن والوظائف التي تكون فيها الشهادة الجامعية دوماً شرطاً مسبقاً، بما في ذلك المهن القانونية.

ولذلك، من الضروري أن تنظر كليات القانون في التزاماتها في هذا الصدد، سواءً بوصفها أجزاء مكونة للمؤسسات الأكاديمية، أو كشريكة مع الممارسين والجهاز القضائي في المهن القانونية. وتبحث هذه الدراسة في الآثار المترتبة على هذا الالتزام من خلال مناقشة المسائل التالية: أولاً، (أ) ما هو مضمون حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم القانوني (والتعليم العالي بشكل أعم)؟ (ب) ما هو مضمون حق ذوي الاحتياجات الخاصة في أن يكونوا أعضاء في مهنة المحاماة (والمهن الأخرى)؟ ثانياً، وفي ضوء الإجابة على السؤال الأول، ما هو مضمون التزام الجامعات بتوفير فرص الحصول على التعليم العالي لذوي الاحتياجات الخاصة، سواءً، بشكل عام، أو على نحو أكثر تحديداً، للتعليم العالي الذي يعد ضرورة لازمة للتقدم، أو التدرج في أي مهنة أو وظيفة؟ ثالثاً، وفي ضوء الإجابات على السؤالين السابقين، ما الذي ينبغي أن تقوم به كليات القانون على صعيد الأدوار القيادية في الجامعات لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، والعمل مع الهيئات المهنية لمساعدتها في المشاركة بهذه المعايير، وتصميم مناهج كلية القانون وسياسات القبول؟.

كلمات دالة: حقوق الإنسان، المساواة، عدم التمييز، تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، دور كليات القانون.

* أستاذ القانون، والرئيس المشارك لكلية القانون، جامعة أوكلاند، نيوزيلندا.

التحديات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات في الترويج للتعليم والبحث القانونيين: تحليل نقدي

أ.د. جيت سينغ مان*

الملخص:

يجدر بنا أن نلاحظ أن تعليم المعارف باستخدام تكنولوجيا المعلومات قد أثر على استراتيجية التعليم والتعلم التربويين في التعليم القانوني، على الصعيدين الوطني والعالمي في آن معاً. وقد أدى استخدام هذه التكنولوجيا إلى سد الثغرات التي خلفتها نماذج المعرفة الأكثر تقليدية، التي هيمنت عليها النصوص والمحاضرات والمناهج التعليمية التقليدية أو مناهج المراسلة في التعليم والتعلم؛ ما جعل عملية الوصول إلى كمية كبيرة من البيانات الثانوية تتم بسهولة وبنقرة فأرة الحاسوب «ماوس». ولا يمكن لأحد أن ينكر أن تكنولوجيا المعلومات، قد سهلت بشكل ملحوظ عملية إنشاء وتخزين وصيانة المعلومات، لغرض إجراء البحوث الأساسية، وكذا الثانوية في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن التغاضي، من ناحية أولى، عن أن نوعية التعليم القانوني قد تحسنت كثيراً بعد استخدام تكنولوجيا المعلومات، بينما، ومن ناحية أخرى، فإن جودة البحوث تقل باستخدام البيانات ذات المستوى المتدني (غير المستوفي للمعايير)، والناجمة عن نقص في البيانات الثانوية الحديثة الحقيقية والدقيقة والكاملة، وكذلك بسب انتحال المعلومات. لذلك يجب استخدام تكنولوجيا المعلومات بحذر كبير، لتوسيع نطاق التعليم القانوني والبحث في عصر العولمة بالقرن الحادي والعشرين.

يسعى هذا البحث إلى توفير رؤى حول تأثير أدوات تكنولوجيا المعلومات، على تحفيز جودة التعليم والبحث القانونيين، وسيركز على الأسئلة التالية: هل يؤثر عدم توفر بيانات حقيقية حول مصادر تكنولوجيا المعلومات تأثيراً ضاراً على نوعية التعليم القانوني والبحث؟ وهل يؤثر نقص توفر البيانات الكاملة والحديثة حول مصادر تكنولوجيا المعلومات سلباً على نوعية التعليم القانوني وجودة البحوث؟ وكيف يمكن التغلب على القيود المفروضة على مصادر تكنولوجيا المعلومات من أجل النهوض بالتعليم القانوني والبحوث؟

ولتحقيق ذلك فإن البحث سيدرس الأخطار الكامنة والناشئة عن جمع البيانات الثانوية من مصادر تكنولوجيا المعلومات، من أجل النهوض بالتعليم القانوني والبحث العلمي، وذلك بغرض الكشف عن التدابير العلاجية للتغلب على العوامل الرادعة لتكنولوجيا المعلومات، من أجل الاستخدام الفعال والكفء للتكنولوجيا، بغرض توسيع نطاق التعليم والبحث القانونين.

كلمات دالة: النفاذ إلى المعلومات، جودة المعلومات، المعلومات الأصيلة، المعلومات الكاملة، أحدث المعلومات، الانتحال.

* أستاذ القانون، ومدير مركز الشفافية والمساءلة في الحوكمة، جامعة القانون الوطني، دلهي، الهند.

آثار العولمة على التعليم القانوني

أ.د. مايكل بوجدان*

الملخص:

يناقش البحث الدور، الذي يمكن، بل ينبغي أن يؤديه، القانون الدولي والقانون المقارن والقانون الأجنبي في تعليم طلبة القانون، الذين لا يرغبون في التخصص في المسائل الدولية؛ إذ ينبغي أن يُقدم للطلبة الراغبين في هذا التخصص أوسع مجموعة ممكنة من المقررات الاختيارية حول هذه المسائل، تبعاً للموارد الشخصية والمالية لمؤسساتهم.

إن الطلبة الراغبين في التخصص في القضايا الدولية يُشكِّلون، وفي معظم كليات القانون، أقلية صغيرة نسبياً، في حين يرغب غالبية طلبة القانون التخصص وبشكل أساسي ضمن إطار نظام قانونهم الوطني. ويقود هذا الأمر لطرح مسألة ما إذا، وإلى أي مدى، كان ينبغي للجزء الإلزامي من المقررات الدراسية، أن ترغم هذه الأغلبية على دراسة مواضيع كالقانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص (تنازع القوانين) والقانون المقارن!

إن مجال المقررات الإلزامية محدود، وهناك العديد من المطالب المشروعة لتخصيص جزء منها اليوم لتشجيع هذا النوع من الاهتمام، خاصة وأننا في عالم يتسم بالعولمة، إذ ينبغي على كل محام تقريباً أن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهة القضايا الدولية، بغض النظر عن مجال عمله.

تدعو هذه الدراسة، وفي ضوء خبرة المؤلف الطويلة كباحث ومُعلِّم للقانون، إلى تعليم قانوني أكثر توجهاً نحو العالمية، لا سيما من أجل زيادة دور القانون المقارن والقانون الأجنبي.

كلمات دالة: القانون المقارن، القانون الأجنبي، القانون الدولي، مقررات كلية القانون، التعليم القانوني.

*أستاذ أول، القانون الدولي الخاص والمقارن، كلية القانون، جامعة لوند، السويد.

التحديات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات في الترويج للتعليم والبحث القانونيين: تحليل نقدي

د. مايرا ويليامسون*

الملخص:

يفرض الغش التعاقدي «الغش في العقد» تحدياً عالمياً أمام التعليم العالي، ويحدث مثل هذا الغش عندما يتعاقد الطالب مع طرف ثالث لينجز له عملاً (أكاديمياً)، ومن ثم يقدم الطالب هذا العمل وكأنه من إنجازه. نعم، إن الأموال تُمكِّن الأشخاص من شراء الأشياء، ولكن هذا لا يحدث دوماً. ولقد تفاقم هذا الشكل الخبيث من الغش بشكل خاص، بسبب إضفاء الطابع السلعي على التعليم العالي و«الاقتصاد التشاركي» الذي يزداد شعبية. ولا يقتصر تهديد الغش التعاقدي على النزاهة الأكاديمية لدرجات الطلبة وشهاداتهم الأكاديمية، بل يثير الشكوك حول جميع الشهادات الأكاديمية التي تمنحها المؤسسة الأكاديمية. وعلى الصعيد العالمي، تسعى الجامعات باستمرار لمكافحة الغش في العقود.

يُحدد هذا البحث، وفي ضوء ما سبق، مشكلة الغش التعاقدي، ويقوم بتوصيفها، ومن ثم يلخص نتائج البحوث الحديثة ذات الصلة، ويقدم مجموعة شاملة من الحلول المناسبة.

لقد كانت نيوزيلندا من أوائل البلدان التي جرَّمت الغش التعاقدي، والنهج القانوني هو حل يتعين على كل بلد أن ينظر في تطبيقه، لأنه يستهدف مباشرة الكيانات التجارية التي تقوم بصنع المنتج. ومن جهة أخرى، فإن اتباع نهج تربوي يستوجب أن تكون الجامعات استباقية، وهناك العديد من الأمور التي يمكن للجامعات القيام بها للحد من المشكلة وإدارتها. ويمكن أيضاً اعتماد نهج ضمان الجودة، وهو يشمل وكالات ضمان الجودة الوطنية العاملة مع الإدارات الحكومية، والعاملين في مجال التعليم العالي، حيث تجري هذه الهيئات البحوث وتقدم التوجيه والنصح لجميع الجامعات.

ويناقش البحث جميع هذه المناهج، ويعتمد على أحدث الأبحاث التي أعدت من قبل

* أستاذ القانون الدولي العام المشارك بكلية القانون الكويتية العالمية سابقاً، للمراسلة drmyrawilliamson@gmail.com. تاريخ آخر استخدام لجميع المواقع المذكورة في البحث هو 20 مارس 2019.

وكالات ضمان الجودة، والباحثين الأفراد والمنظمات الجامعية، ويشير إلى أبحاث تناولت محاولات مواجهة الغش التعاقدي قامت بها دول مختارة – ومنها على وجه الخصوص – نيوزيلندا، وأستراليا والمملكة المتحدة. وستكون الحلول المقترحة هنا، على قدر كبير من الأهمية، للجامعات ووكالات ضمان الجودة والحكومات، لأن الغش التعاقدي هو مشكلة عالمية، تتحدى النزاهة الأكاديمية لكل مؤسسات التعليم العالي.

كلمات دالة: الغش التعاقدي، الغش الطلابي، الاستعانة بمصادر خارجية للتقييم، النزاهة الأكاديمية، دور كتابة المقالات المأجورة.

عصابات الفضاء: الحاجة إلى القانون الجنائي بين النجوم

د. كاري ليونيتي*

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين استكشاف الفضاء والقانون الجنائي الدولي، ولاسيما مبادئ الاختصاص الجنائي الدولي (الولاية القضائية)، ويُصوِّر المقال الإطار القائم، بدلاً من الإطار الهيكلي، للقانون الدولي الذي يحكم استكشاف الفضاء الخارجي، ويستكشف الطريقة التي يمكن أن تنطبق بها المبادئ العامة للولاية الجنائية الدولية على الجرائم المرتكبة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المبادئ الإقليمية، والجنسية، والشخصية السلبية، والولاية القضائية العالمية.

ويزعم المقال أن الإطار الدولي القائم الذي يحكم استكشاف الفضاء غير كاف لمنع ومقاضاة الجرائم التي تحدث في الفضاء الخارجي، ويقترح عدداً من الإصلاحات المحددة، والتي تشمل على سبيل المثال التصديق على الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تنشئ آليات قضائية لمحاكمة الطرف الثالث على الجرائم المرتكبة في الفضاء الخارجي.

كلمات دالة: استكشاف الفضاء الخارجي، الاختصاص الجنائي الدولي، الجرائم المرتكبة في الفضاء الخارجي، الولاية القضائية، الإقليمية، الجنسية.

* **أستاذ مشارك، كلية القانون، جامعة أوكلاند، نيوزيلندا.**

تم تقديم مشروع سابق لهذا العمل في المؤتمر السنوي السادس لكلية القانون الكويتية العالمية، وهذه نسخة محدثة، وتود المؤلفة أن تشكر المستشار الدكتور فهد محمد العفاسي، وزير العدل في دولة الكويت، والأستاذ الدكتور محمد عبد المحسن المقاطع، رئيس كلية القانون الكويتية العالمية، وبقية موظفي الكلية لدعمهم مراحل تطور هذا البحث، وأي أخطاء فيه تخص المؤلفة وحدها.

الإغاثة المؤقتة والتحكيم في حالات الطوارئ في سنغافورة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة: عرض مقارن للممارسات والإجراءات

د. شينير إيزوكي* وأ. أنانيا براتاب سينغ**

الملخص:

غالباً ما تعني السلطات المحدودة للمحكمين في منح التدابير المؤقتة، والتأخير في تشكيل هيئات التحكيم أن على جميع الأطراف اللجوء إلى المحاكم الوطنية، الأمر الذي يُقوِّض الهدف من اختيار التحكيم. ولمعالجة ذلك، استحدثت مؤسسات تحكيم رئيسية، بما في ذلك DIAC و SIAC و LCIA، إجراءات تحكيم معجل من أجل الإغاثة المؤقتة العاجلة، حيث يكون التأخير مضراً بطرف ما، ولكن توجد حقاً اختلافات في القواعد المؤسسية، وقوانين التحكيم في كل من سنغافورة، والمملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، حول طريقة تنفيذ هذه الإجراءات.

يناقش البحث الاختصاص المتزامن للمحاكم، وهيئات التحكيم في منح التدابير المؤقتة، ويُقيِّم تأثير التفاعل بين الأدوار المختلفة لكل منها. كما يُقيِّم أيضاً أنواع التدابير المؤقتة والمعايير المطبقة في منح هذه التدابير. وعلاوة على ذلك، ينظر في طبيعة قرار المحكم في حالات الطوارئ وقضايا قابلية الإنفاذ.

ويختتم باقتراحات لإدارة أكثر فعالية للإغاثة المؤقتة في التحكيم، وتشمل هذه الاقتراحات: توضيح الموقف الذي يُطلب فيه التماس من المحكمة، وذلك الذي يمكن الحصول عليه من هيئات التحكيم؛ شريطة استيفاء المعايير لمنح الإغاثة المؤقتة، وتوحيد الشكل في صياغة قرارات محكمي الطوارئ، والنص على إمكانية إنفاذ قراراتهم.

كلمات دالة: الإجراء المعجل، محكمو الطوارئ، الإغاثة المؤقتة، قانون الأونسترال النموذجي، مؤسسات التحكيم، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة.

* محاضر أول، كلية القانون، جامعة مالايا، كوالالمبور، ماليزيا.

** محكم وعضو مشارك في مؤسسة الخبرة والتحكيم سي أس أل SCL، نيودلهي، الهند.

مركزية الحوكمة والرقابة الشرعية على المؤسسات المالية والمصارف الاسلامية: دراسة نقدية

د. غالب محمد البلوشي*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم مناقشة تحليلية نقدية لنظام الحوكمة الشرعية الحالي، في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وهو النظام الذي طورته المنظمات الدولية المتخصصة، ومن بينها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)، واللتان تحظيان باحترام كبير، بوصفهما هيئتان تعنيان بوضع المعايير الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

يعرض البحث في هذا السياق، دراسة حالة لعدد من دول الخليج العربي كالبحرين والإمارات العربية المتحدة (دبي) والكويت وعمان، حيث ظهر توجه جديد يتمثل في إيجاد ما يسمى بالهيئة الشرعية العليا، أو المركزية لقطاع المؤسسات المالية والصيرفة الإسلامية. وحيث إن الإعلانات عن إنشاء هذه الهيئات لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة (2014-2019)، فإن نطاق عملها وسلطاتها الحقيقية تستحق الدراسة.

ومما لا شك فيه، فإن وجود هذه الهيئات يعد خطوة متقدمة نحو تعزيز إطار حكم الشريعة والرقابة. فمن ناحية، تشير هذه الدراسة إلى أنه ينبغي لهذه الهيئات أن تساعد في مواءمة ممارسات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على الصعيد الوطني. وتُدعم هذه الفرضية عند الأخذ بعين الاعتبار معيار الحوكمة الحديث لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول المجالس الشرعية المركزية، والتي تم الإعلان عنها في صيف عام 2017. ومن الناحية الأخرى، تشير الدراسة إلى أن الحد من نطاق عملها بهذه الطريقة، يمكن ألا يساعد في ايجاد إطار حوكمة شرعية أمتن وأكثر كفاءة.

وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تعزز مسألة مواءمة أو توحيد الفتاوى الشرعية مصداقية الممارسات المالية والصيرفة الإسلامية على الصعيد الوطني. ومثل هذه الهيئات يمكن أن تُقلِّل إلى أدنى حد من –ولكن لا تزيل– بعض الشواغل العملية والقانونية المرتبطة بمسائل حوكمة الشريعة الإسلامية والرقابة، من قبيل نقص علماء الشريعة، وتضارب

* أستاذ القانون التجاري المساعد، كلية الحقوق، جامعة البحرين.

المصالح، ونطاق رقابة هيئات الدعم الخاصة (SSBS)، والوضع القانوني لفتاواهم أوتصريحاتهم، دون إسناد صلاحيات تنظيمية ورقابية حقيقية لتلك الهيئات الشرعية على أقل تقدير.

كلمات دالة: هيئة الرقابة الشرعية المركزية، لجان الرقابة الشرعية، المنظم المالي، البنك المركزي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB).

توصيف النزاع المسلح والقتل المستهدف بموجب القانون الإنساني: تأملات حول مستقبل قانون الحرب

د. سنا مير* ود. أنتوني كولين**

الملخص:

أثار استخدام طائرات بدون طيار للقتل المستهدف للإرهابيين المشتبه بهم عدداً من القضايا القانونية المعقدة للباحثين والممارسين في مجال القانون الدولي. وستركز هذه الورقة على انطباق القانون الإنساني الدولي في مثل هذه الحالات، وتوصيف «الحرب البعيدة» كنزاع مسلح، وإمكانيات ممارسة الولاية القضائية على جرائم الحرب.

وفي هذا السياق، سيتم النظر في نطاق النزاع المسلح كمفهوم يقع ضمن نطاق القانون الدولي الإنساني، وسيتم التركيز على قواعد التفسير المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي من أجل توجيه التطور المستقبلي للقانون فيما يتعلق بالأشكال الجديدة للحرب.

كلمات دالة: القانون الدولي، الدرون، طائرات بدون طيار، القانون الدولي لحقوق الإنسان، جرائم الحرب، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

* محاضر، كلية القانون، جامعة ميدلسكس، لندن، المملكة المتحدة.

** محاضر أول، كلية القانون، جامعة ميدلسكس، لندن، المملكة المتحدة.

إصدارات كلية القانون الكويتية العالمية .. 2019

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

جماليات الأدب العربي

مقرر اللغة العربية
(2)

المؤلفون:

أ.د. سهام عبد الوهاب الفريح
أ.د. رجب عثمان عيسى
د. عمر حسن العامري
د. مهند نايف ساري

2019

إصدارات كلية القانون الكويتية العالمية .. 2019

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

الوجيز في أصول الإجراءات القضائية في الإسلام

دراسة مقارنة وموازنة

الدعوى - الإثبات - الحكم القضائي - التنفيذ

أ.د. عبد الحميد محمود البعلي

أستاذ الفقه المقارن والاقتصاد الإسلامي

رئيس قسم الفقه المقارن والدراسات الإسلامية - العميد الفخري لكلية القانون الكويتية العالمية

أمين الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (س)

محكّم ودرس في جامعة نايف بن عبدالعزيز قسم العدالة الجنائية

2019

إصدارات كلية القانون الكويتية العالمية .. 2019

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون

أ.د. محمد فوزي فيض الله

أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق سابقاً
وأستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت

2019

إصدارات كلية القانون الكويتية العالمية .. 2019

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

الإلمام بأصول الأحكام

أ.د. محمد فوزي فيض الله

أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق سابقاً
وأستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت

2019

إصدارات كلية القانون الكويتية العالمية .. 2019

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

الزواج وموجباته في الشريعة والقانون

أ.د. محمد فوزي فيض الله

أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق سابقاً
وأستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت

2019

Kuwait International Law School's Publications .. 2019

An Overview of
The Rule of Excluding Evidence Obtained by Illegal Means
in Comparative Criminal Procedure

By
Dr. Ahmed Awad Belal
Professor of Criminal Law
Former Dean
Faculty of Law - Cairo University
Visiting Professor at KILAW

KILAW
كلية القانون الكويتية العالمية
KUWAIT INTERNATIONAL LAW SCHOOL

2019